

اقتصاد

وزير الصناعة لـ«الوطن»:

ما يجري بين صناعيي حلب أمور شخصية لا نتدخل بها ونحن على الحياء

هناء غانم

صرح وزير الصناعة مازن يوسف لـ«الوطن» بأن الوزارة قامت ضمن اللجنة المشكلة بخصوص انتخابات غرف الصناعة باستهداف الصناعي الذي له نشاط حقيقي على أرض الواقع ليكون هناك تمثيل فعلي للصناعيين الحقيقيين وفق توجيهات الحكومة، وذلك وفق عدة معايير. أبرزها أن تكون المنشأة الصناعية قائمة وفيها عدد معين من العمال مسجلين بالتأمينات الاجتماعية وفق معايير محددة أولها أن يكون مضي على تسجيله أكثر من ٣ سنوات في غرف الصناعة وأن يسدّد كامل اشتراكاته وجميع الضرائب المالية المحققة، إضافة إلى تسديد فواتير الكهرباء يعني أن يكون بريء الذمة تجاه الفواتير كافة، إضافة إلى أن الناخبين يجب أن يكونوا صناعيين حقيقيين للحد من عملية التلاعب في الانتخابات.

وأشار الوزير إلى أن ما يحدث بين صناعيين حلب أمور شخصية لا دخل للجنة فيه لأن العمل يسير وفق التعليمات التنفيذية لتطبيق أحكام المرسوم ٥٢ لعام ٢٠٠٩ وأحكام المادة ٥٠ التي نظمت العملية الانتخابية، موضحاً أن هناك لجان إشراف مشكلة وفق القانون وما يحدث هو أمور خارج نطاق عمل اللجنة.

وأضاف الوزير: إن الوزارة لا تتدخل بالعملية الانتخابية ولاحتي بالتنافس ما بين المرشحين لأن الوزارة بحياض كامل بل تراقب العملية الانتخابية وبدقة وفق القوانين والأنظمة الناقدّة ووفق التعليمات الصادرة عن الوزارة بما يضمن سير عملية الانتخابات ديمقراطية، وتأتي عن التدخل في الانتخابات واتخاذ أي إجراءات بهذا الموضوع. وأكد الوزير أن الوزارة على الحياء المطلق المكتتبين والمختصين في جميع مشاريع المؤسسة المتأخرين عن تسديد الأقساط الشهرية المترتبة عليهم لمدة تزيد عن ٢٤٠ يوماً متصلة أو منفصلة لغاية انتهاء العام الحالي ٢٠١٨ لتسديد الأقساط الشهرية والالتزامات المالية المترتبة عليهم مع غراماتها حرصاً على عدم إلغاء اكتتابهم حتى تخصّصهم.

وكتب بيان صحفي للمؤسسة (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد اشترطت الوزارة ترتيب أسماء المكتتبين المتأخرين الذين سدوا الأقساط الشهرية المتأخرة والالتزامات المالية المترتبة عليهم خلال المهلة الممنوحة لهم ضمن تسلسل خاص يلي ستمسلك المكتتبين غير المتأخرين ضمن المرحلة المكتتبين عليها.

عبد الهادي شباط

في الوقت الذي تعاني فيه معظم المصارف العامة من زيادة في السيولة وتتهجه لتخفيض معدلات الفوائد الممنوحة على الودائع لتحمي نفسها من الخسارة جراء ضعف الفرص المتاحة لتشغيل هذه الودائع، نجد العديد من المؤسسات والشركات الصناعية في القطاع العام تعاني من غياب التمويل وتوقفت خطوط إنتاجها وأنشطتها الاقتصادية، وهنا يبرز السؤال: لماذا لا تنتج المؤسسات والشركات العامة لتأمين احتياجاتها من التمويل عبر الاقتراض من المصارف العامة وعدم المراوحة عند طرق التمويل التقليدية لدى هذه المؤسسات عبر الاعتماد على الموازنات والموارد المحلية؟

مدير في وزارة الصناعة اعتبر في تصريح لـ«الوطن»، أن التمويل يمثل حالياً نحو ٣٠ بالمئة من المشكلات التي تعانيتها معظم شركات الصناعة في القطاع العام خاصة بعد أن تعرضت الكثير من هذه الشركات لأعمال التدمير والتخريب خلال سنوات الحرب على سورية وباتت بحاجة للتمويل لتتمكن من إعادة تأهيل الشركات المدمرة واستعادة الأصول والمكثات وخطوط الإنتاج، إضافة لمشكلة ارتفاع معدلات التضخم التي حصلت خلال السنوات السابقة وبالتالي الحاجة لمبالغ أكبر لتنفيذ أعمال التأهيل والتشغيل، وهو ما لا توفره مصادر التمويل التقليدية لدى شركات القطاع العام التي عادة ما تتجه نحو صندوق الدين العام في وزارة المالية، والذي بات يعاني أيضاً من ضغوط شديدة خلال السنوات الأخيرة، بينما بالمقارنة مع سنوات قبل الحرب نجد أن معظم

احتياجات التمويل في شركات الصناعة بالقطاع العام كانت تنحصر بأعمال الاستبدال والصيانة لآلات وخطوط الإنتاج.

ولاحظ مدير في وزارة الصناعة في تصريح لـ«الوطن» أن التمويل يمثل حالياً نحو ٣٠ بالمئة من المشكلات التي تعانيتها معظم شركات الصناعة في القطاع العام خاصة بعد أن تعرضت الكثير من هذه الشركات لأعمال التدمير والتخريب خلال سنوات الحرب على سورية وباتت بحاجة للتمويل لتتمكن من إعادة تأهيل الشركات المدمرة واستعادة الأصول والمكثات وخطوط الإنتاج، إضافة لمشكلة ارتفاع معدلات التضخم التي حصلت خلال السنوات السابقة وبالتالي الحاجة لمبالغ أكبر لتنفيذ أعمال التأهيل والتشغيل، وهو ما لا توفره مصادر التمويل التقليدية لدى شركات القطاع العام التي عادة ما تتجه نحو صندوق الدين العام في وزارة المالية، والذي بات يعاني أيضاً من ضغوط شديدة خلال السنوات الأخيرة، بينما بالمقارنة مع سنوات قبل الحرب نجد أن معظم

مدير في وزارة الصناعة اعتبر في تصريح لـ«الوطن»، أن التمويل يمثل حالياً نحو ٣٠ بالمئة من المشكلات التي تعانيتها معظم شركات الصناعة في القطاع العام خاصة بعد أن تعرضت الكثير من هذه الشركات لأعمال التدمير والتخريب خلال سنوات الحرب على سورية وباتت بحاجة للتمويل لتتمكن من إعادة تأهيل الشركات المدمرة واستعادة الأصول والمكثات وخطوط الإنتاج، إضافة لمشكلة ارتفاع معدلات التضخم التي حصلت خلال السنوات السابقة وبالتالي الحاجة لمبالغ أكبر لتنفيذ أعمال التأهيل والتشغيل، وهو ما لا توفره مصادر التمويل التقليدية لدى شركات القطاع العام التي عادة ما تتجه نحو صندوق الدين العام في وزارة المالية، والذي بات يعاني أيضاً من ضغوط شديدة خلال السنوات الأخيرة، بينما بالمقارنة مع سنوات قبل الحرب نجد أن معظم

لماذا لا تتجه شركات القطاع العام للاقتراض من المصارف العامة لتأمين التمويل؟

وزارة الصناعة: ٢٠ بالمئة من مشكلات الشركات الصناعية تمويل والمديرون لا يرغبون في الاقتراض من المصارف

على الطرق التقليدية في تمويل مشروعاتها عبر الموازنات العامة وغيرها.

بضمانة مالية

من جانبه اعتبر الدكتور علي كنعان من كلية الاقتصاد بجامعة دمشق (مدير سابق للمصرف الصناعي) أنه قبل الإجابة على توجه الشركات العامة للاقتراض من المصارف العامة لتأمين التمويل الذي تحتاجه لتتنهض من جديد وتعود للعمل والإنتاج؛ يجب على الحكومة أن تحسم فلسفتها تجاه مؤسسات القطاع العام، فهل تتجه الحكومة للحفاظ على مؤسسات القطاع العام بتقليص حجم المؤسسات عبر التشاركية؟

وفي حال كانت الحكومة راغبة في الحفاظ على مؤسسات القطاع العام الاقتصادية وخاصة الصناعية منها؛ بات من الضرورة التوجه للعمل بعمليّة القطاع الخاص لتأمين السيولة والتمويل الكافي لهذه الشركات عبر الاقتراض من المصارف العامة، لكن عبر محددات واضحة تحول دون حالات الهدر والعشوائية في إدارة هذه التحويلات كما كان حاصلًا في الكثير من الحالات سابقاً، وهو ما يستدعي جلسات من البحث بين مجالس إدارة المؤسسة أو الشركة الراغبة في الحصول على قرض ومجلس إدارة المصرف، للبحث في تفاصيل المشروع المراد تمويله وتقديم دراسات جدوى اقتصادية دقيقة.

وأعتبر أن مسألة الضمانات التي يطلبها المصرف يمكن حلها عبر تقديم هذه الضمانات من قبل الحكومة (وزارة المالية) كون هذه الشركات في المحصلة مملوكة للدولة، ولابد لإدارات القطاع العام المخرّج من النمط التقليدي في الحصول على مصادر التمويل التي تحتاجها والآ تراوح عند حالة الاستسهال في طلب التمويل من وزارة المالية والاقتراض من المؤسسات والشركات العامة الأخرى.

على التسديد لأي سبب وبالتالي لا يمتلك العديد من المديرين الرغبة في تحمل مثل هذه الإلتزامات، كما يتطلب الحصول على التمويل من القطاع المصرفي دراسات جدوى اقتصادية وتفصيلية حول المشروع التي ترغب الشركة العامة في تنفيذها. وبين أن المصارف العامة لم تبادر في منح تسهيلات خاصة بالقطاع العام وتخفيف من بعض الإجراءات التي عادة ما يتطلبها الحصول على القرض من المصارف، بينما اعتادت الشركات الحصول على تموليات بدون فوائد وعدم ترتيب مسؤوليات عالية باتجاه التسديد خاصة أن الكثير من حالات الحصول على القرض من مؤسسات القطاع العام يمكن حلها بين الحين والآخر عبر حل التسهيلات المالية بينها كل فترة زمنية.

لا طلبات تمويل

وفي رأي مصرفي حول الموضوع بين مدير

مهلة لنهاية العام للمكتتبين والمختصين في مشاريع مؤسسة الإسكان المتأخرين عن التسديد

الوطن

وبين عبد اللطيف أن الوزارة كلفت المؤسسة العامة للإسكان بعد انتهاء المهلة المحددة بإصدار قرارات الإلغاء بحق المختلفين عن التسديد تنفيذاً لأحكام المادة ٢٥ من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ والمادة رقم ٣٧ من نظام عمليات المؤسسة العامة للإسكان الصادر بالقرار الوزاري رقم ٨ لعام ٢٠١٦. وكان مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان قد اقترح منح مهلة جديدة وأخيرة لنهاية العام الحالي ٢٠١٨ للمكتتبين المتأخرين عن تسديد الأقساط الشهرية المترتبة عليهم لمدة تزيد عن ٢٤٠ يوماً متصلة أو منفصلة ولجميع مشاريع المؤسسة شبائي وعمالي وإدخار وغيره وتكلف المؤسسة بإصدار قرارات الإلغاء فور انتهاء هذه المهلة.

هذا ووافق مجلس الإدارة أيضاً على تسديد فترة إبرام العقود حتى نهاية العام الحالي ٢٠١٨ لبعض المختصين بمساكن شبائي وعمالي وإدخار وفق الحالات المعروضة على المجلس أهمها المختصون بالمساكن التي تضررت بفعل العمليات الإرهابية، ويجري حالياً إعادة تأهيلها ولغاية شهر ١٠/٢٠١٨/٢٠١٨ لعدد من الحالات الأخرى، الذين لم يبرموا عقودهم ضمن المدد الممنوحة سابقاً على الرغم من أن مساكنهم جاهزة وعلى أن تقوم المؤسسة بالإعلان عن ذلك بشكل مفصل ولجميع الحالات.

واقترح المجلس كذلك تحديد مدة لنهاية الشهر القادم للجمعيات التعاونية السكنية المختصة بمقاسم سكنية في ضاحية الفحاح السكنية المسددين قيم مقاسمهم ولم يبرموا عقود شراء مقاسمهم حتى تاريخه، تحت طائلة إلغاء التخصيص ومكل ما ترتب عنه من إجراءات في حال عدم إبرام العقود ضمن المدد المحددة وذلك بعد موافقة وزير الأشغال العامة والإسكان. ووافق المجلس من جانب آخر على اقتراح إحداث مركز خدمة المواطن لدى المؤسسة العامة للإسكان وفق القوانين والأنظمة الناقدّة واستصدار القرار اللازم من وزير الأشغال العامة والإسكان.

مدير «محروقات» دمشق لـ«الوطن»:

٢,٢ ملايين لتر مازوت زيادة في مخصصات دمشق الشهرية لتلبية الطلب المتزايد

الوطن

كشف مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن» عن زيادة الطلب على المازوت الخاص بالدفقة حالياً، كما لوحظ وجود ازدهام في المراكز والمحطات المعنية بعملية التزويد بالباد، ما استدعى زيادة المخصصات اليومية لدمشق تحسباً لزيادة الطلب على المادة. مشيراً إلى أن المخصصات اليومية كانت ٦٦٠ ألف لتر وأصبحت ٧٧٠ ألف لتر، وفي حال زيادة الطلب سيتم زيادة المخصصات، أي إن المخصصات الشهرية لحافظته دمشق من مادة المازوت زادت ٣,٣ ملايين لتر، لتسجيل حالياً ٢٣,١ مليون لتر مقارنة بنحو ١٩,٨ ملايين لتر. وأوضح أسعد أن وزير النفط والثروة المعدنية أعطي تعليمات بزيادة المخصصات مادة المازوت الخاص بالدفقة في حال زيادة الطلب على المادة، وهذه المخصصات الزائدة تذهب للدفقة حصراً عن طريق الخزائفة.

وأكد مدير محروقات دمشق أنه خلال الأسبوع الماضي تم إرسال رسائل نصية للمواطنين عبر أجهزة الهاتف (الموبايل) لإعلامهم بالمباشرة بالتزويد بمادة المازوت. وأشار إلى أن نسبة الإقبال من المواطنين للتزويد بمادة المازوت الخاص بالدفقة قد زادت، مبيّناً أنه حتى تاريخه تم استقبال طلبات للتزويد بـمازوت الدفقة من نحو ٨٥٠٠ عائلة، على حين تم توزيع المادة لحوالي ٢٥٠٠ عائلة حتى تاريخه، وأما الباقي فهو في طريقه إلى التنفيذ.

هذا وأوضح أسعد أن مادة المازوت متوفرة لا نقص فيها أبداً، وسوف تصل إلى المواطنين حتى في حال الإقبال الكثيف

تخيّلوا.. مدير المخابز لـ«الوطن»: هناك فائض في الخبز ونعاني قلة التصريف!

ربطة الخبز تباع بـ١٥٠ ليرة أمام الأفران ١٠ ضبوط يومياً للبيع بسعر زائد



علي محمود سليمان

ربطة الخبز على الطرقات الرئيسية بسعر ١٥٠ ليرة سورية بينما هي تباع في المخبز بسعر ٥٠ ليرة سورية. وبين الشبلي بأنه تم تسجيل عدد من الضبوط بمعدل تنظيم ١٠ ضبوط يومياً حيث تقوم الدوريات ب ضبط كل من يوم ببيع الخبز بسعر زائد، من الباعة المنتشرين بالطرقات، بالإضافة إلى أنها بدأت بتنظيم ضبط بحق المخابز التي تقوم ببيع أكثر من الكمية المخصصة للمواطن، مؤكداً تواجد دوريات التموين بشكل يومي في جميع الأفران طوال ساعات الدوام. وأشار الشبلي إلى وضع أكشاك تابعة للوزارة بتعليقات من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لحد من ظاهرة البيع بسعر زائد، ولكن ما يحدث بأن أغلب المواطنين يجدون صعوبة في الترحل من السيارة والتوجه إلى الأكشاك

تقدم المعلومات والإحصائيات والأرقام والبيانات لصاحب القرار وغيرها من المعطيات بشكل صحيح ودقيق، منته من اتخاذ قراره بالشكل المناسب حول موضوع معين، وذلك خلال اجتماع العمل الذي عقد يوم أمس مع فريق من أساتذة مركز البحوث العلمية. وتركز البحث خلال الاجتماع على أهمية اتمة عمل المؤسسة العامة لتجارة وتضيق الحبوب وشركات كل من المطاحن والصوامع والمخابز وتطوير أساليب

ومنافذ البيع في المخابز ولذلك يقومون بالشرح من الباعة الجوالين، الذين في أغلبهم من الأطفال دون سن ١٨ عاماً، وهذا يشكل عائقاً أمام دوريات التموين فهي لا تستطيع أن تمنع المواطنين عن الشراء من الباعة الجوالين، بالإضافة إلى أن أغلب الباعة من الأطفال الذين يتم استغلالهم لبيع يعتبر عائقاً أمام دوريات التموين. وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد نشرت حوالي ٢٥ كشكاً لبيع الخبز في عدة مناطق من دمشق، ومن المقرر زيادة عدد الأكشاك، علماً أن بعضها غير قريب من المخابز، فهل تكمن المشكلة في قلة الأكشاك المخصصة كنتافذ بيع مباشر بالسعر المحدد من الحكومة.

«الوطن» تواصلت مع مدير عام الشركة العامة للمخابز جليل إبراهيم الذي أشار إلى عدم وجود نقص في مخصصات

رغيف الخبز على خط الأتمتة

صاحب القرار التي تساعد في اتخاذ القرار الصائب. وصرح مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» أن هذا الاجتماع أُولى وسوف يتبعه جملة من الاجتماعات بهدف الوصول إلى صيغة الأتمتة الأفضل للمؤسسات المعنية بالخبز وإنتاج رغيف الخبز، وذلك قبل الوصول إلى مرحلة دمج كل من المؤسسة العامة لتجارة وتضيق الحبوب والشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز ضمن المشروع المقدم من الوزارة للحكومة لدعمها في شركة واحدة باسم المؤسسة العامة للأفجاج، الذي من المتوقع أن يساهم في توفير قرابة ١٢ مليار ليرة سورية سنوياً.

عملها وفق رؤى حديثة ومتطورة ترسم مسير حبة القمح وصولاً إلى إنتاج رغيف الخبز بشكل صحيح. وجرى خلال الاجتماع استعراض مهام وعمل تلك الشركات والمهام المنوطة بها وإمكانية الاستفادة من خبراء المركز في إيجاد منظومة لعل تلك الشركات تساهم في تطوير آلية وسائل عملها وتعالج حالات هدر مستلزمات إنتاج رغيف الخبز.

ومن الاتفاق خلال الاجتماع على تشكيل فريق عمل مشترك بين الجانبين وعقد اجتماعات دورية لمدة شهر يتم خلالها وضع التصورات والمقترحات اللازمة التي من شأنها الوصول إلى أفضل النتائج في عمل تلك الشركات وتقديم المعطيات والمعلومات بشكل صحيح ودقيق إلى